

تقييم أداء المصارف الإسلامية الماليزية ومدى التزامها بمعيار كفاية رأس المال حسب بازل 3 خلال الفترة 2013-2019

Evaluating the performance of Malaysian Islamic banks and their commitment with the capital adequacy standard according to Basel III during the period 2013-2019

سلماني هناء¹، زيدان محمد²

¹ طالبة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، إيميل الجامعة: selmani.hanaa@univ-alger3.dz
² أستاذ تعليم عالي، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، جامعة الشلف، الجزائر، إيميل الجامعة: zidane1962@gmail.com

تاريخ النشر: 1.9.2022

تاريخ القبول: 17.5.2022

تاريخ الاستلام: 15.2.2022

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحليل التجربة المصرفية الإسلامية الماليزية ودراسة مدى توافقها مع مقررات بازل 3 خلال الفترة 2013-2019، وذلك باستكشاف تطور الأصول المصرفية، مؤشرات الربحية، نسب السيولة وكفاية رأس المال. وقد خلصت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية الماليزية قد التزمت بما جاء في مقررات بازل 3 خاصة ما تعلق بكفاية رأس المال، نسب السيولة، ويظهر ذلك من خلال تطور كل من مؤشرات الربحية (ROA و ROE) ونمو الأصول بشكل إيجابي، كما أن التجربة المصرفية الإسلامية الماليزية قد أثبتت أن تطبيق الشريعة الإسلامية لا يعد عائقاً أمام تقدم الصناعة المصرفية الإسلامية

كلمات مفتاحية: مصارف إسلامية، بازل 3، أداء مصرفي، كفاية رأس

المال، ماليزيا.

تصنيف JEL : G21، G320.

Abstract:

This study aims to try to analyze the Malaysian Islamic banking experience and study its commitment with Basel III decisions during the period 2013-2019, by exploring the development of banking assets, profitability indicators, liquidity ratios and capital adequacy.

The study concluded that Malaysian Islamic banks have adhered to what was stated in Basel III decisions, especially those related to capital adequacy and liquidity ratios, this appears through the development of each of the profitability indicators (ROE and ROA) and asset growth positively. Also the Malaysian

Islamic banking experience has It proved that the application of Islamic Shari'ah is not an obstacle to the progress of the Islamic banking industry.

Keywords: keywords; Islamic banks; Basel III; Capital adequacy; Malaysia.

Jel Classification Codes: G21, G320.

المؤلف المرسل: سلماني هناء، الإيميل: selmani.hanaa@univ-alger3.dz

1. مقدمة:

تشهد المصرفية الإسلامية نمواً وازدهاراً وانتشاراً واسعاً تعدى الدول العربية والإسلامية ليصل إلى الدول الغربية، وقد بلغت الأصول المصرفية الإسلامية عالمياً 1.77 تريليون دولار أمريكي سنة 2019 مقابل 1.57 تريليون سنة 2018، وحسب تقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2020 احتلت ماليزيا المرتبة الثالثة ضمن أفضل عشرة أسواق أصول التمويل الإسلامي لعام 2019 بعد كل من إيران والمملكة العربية السعودية، وتعتبر ماليزيا من أكثر الدول اهتماماً بالمصرفية الإسلامية حيث لقي التمويل الإسلامي في ماليزيا دعماً حكومياً منذ بدايات انطلاقه ووضع الأطر القانونية والرقابية الداعمة له ولعل أبرزها كان سنة 2013 باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية، والجدير بالذكر أنه بالإضافة إلى الإطار القانوني فإن ماليزيا دعمت الصيرفة الإسلامية بمجموعة من المؤسسات نذكر منها: رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية (AIBIM) والتي أسست سنة 1995 وتهدف إلى تعزيز إنشاء وإجراء نظم وممارسات مصرفية إسلامية سليمة في ماليزيا، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) سنة 2002، والهيئة العالمية لإدارة السيولة الإسلامية التي أسست سنة 2010، كما أنها لم تغفل الجانب البشري حيث قام المصرف المركزي في هذا الإطار بإنشاء المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي (INCEIF)، والأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (ISRA)، والمعهد الماليزي للصيرفة والتمويل الإسلامي والذي أسس في فيفري 2001 وهدف تعزيز تنمية رأس المال الفكري، ومركز تنمية صناعة الأوراق المالية (SIDC) والذي يهتم بالتعليم والتدريب في مجال الأسواق المالية وتم إنشاؤه سنة 1994.

تعد اتفاقية بازل3 آخر اتفاقية تم الإعلان عنها من قبل لجنة بازل عقب الأزمة المالية العالمية 2007-2008 وأهم ما جاء في هذه الاتفاقية: متطلبات أعلى من رأس المال من 8 % إلى 10.5 %، جودة رأس المال إضافة إلى مخصصات تحوطية إضافية لمقاومة التقلبات الدورية، ووضع معايير سيولة أكثر تشدداً واستجابة لهذه الاتفاقية وجدت المصارف الإسلامية الماليزية نفسها أمام حتمية الالتزام بهذه المتطلبات كونها جزء من النظام المالي الماليزي والنظام المصرفي العالمي ككل، من هنا اتخذ البنك المركزي الماليزي مجموعة من التدابير والإصلاحات لتتوافق المصارف الماليزية (التقليدية والإسلامية) مع التدابير الاحترازية التي جاءت بها مقررات بازل 3.

إشكالية الدراسة: ومما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو مستوى الأداء المالي للمصارف الإسلامية الماليزية خلال الفترة 2013-2019؟ وإلى أي مدى تمكنت من مسايرة معيار كفاية رأس المال حسب بازل 3؟ وهذا التساؤل يقودنا لطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- إلى أي مدى تطورت ونمت الصناعة المصرفية الإسلامية عالميا خلال الفترة 2013-2019؟

- إلى أي مدى استطاعت ماليزيا تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية؟
- هل تمكنت المصارف الإسلامية الماليزية من الاستجابة لمتطلبات السيولة ورأس المال حسب بازل 3 كمثيلاتها التقليدية؟

أهداف الدراسة: نهدف من هذه الدراسة إلى:
- التعرف على تطور الصناعة المصرفية الإسلامية عالميا بالأرقام خلال الفترة 2013-2019؛

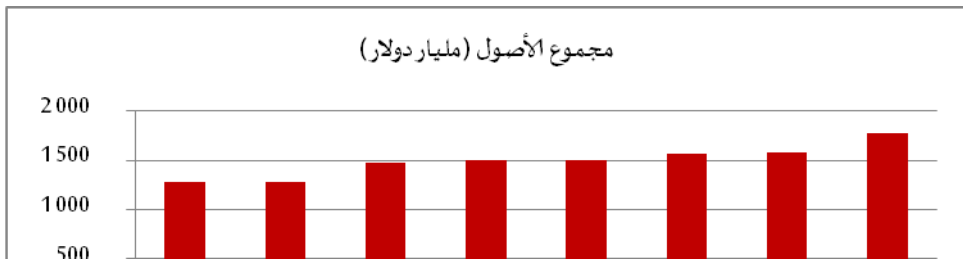
- التعرف على أداء المصارف الإسلامية الماليزية من خلال متابعة تطور أصولها المصرفية وحجم التمويل المقدم من قبلها ومؤشرات الربحية؛

- التعرف على مدى تكيف النظام المصرفي الإسلامي الماليزي مع مقررات بازل 3 من خلال تحليل مؤشرات السيولة المصرفية قصيرة وطويلة الأجل ومكونات رأس المال.
منهج الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة وحسب طبيعة الدراسة فإننا سنعتمد على المنهج الوصفي الاستنباطي باستخدام أداتي الوصف والتحليل.

2. تطور المصارف الإسلامية عالميا: (تحليل بعض المؤشرات): 1.2 الأصول المصرفية عالميا:

شهد قطاع المصارف الإسلامية عالميا سنة 2019 تحسنا في نمو الأصول على أساس سنوي بنسبة 12.38 % مقارنة بـ 0.9 % سنة 2018 حيث بلغ إجمالي الأصول في الربع الثالث من عام 2019 ما قيمته 1.77 تريليون دولار أمريكي مقابل 1.57 تريليون دولار في الربع الثاني من عام 2018، ويرجع هذا إلى النمو المسجل إلى التحسن في أصول الصيرفة الإسلامية في بعض الدول وخاصة منطقة دول مجلس التعاون الخليجي التي شهدت اندماجات كبيرة للمصارف الإسلامية لتعزيز القدرة التنافسية وجذب الودائع المستقرة وتعزيز الكفاءة. كان تأثير سعر الصرف على الأصول الاسمية لقطاع الصيرفة الإسلامية ضئيلا مقارنة بالوضع المعلن عنه في الربع الثاني من عام 2018 مع ذلك سجل قطاع الخدمات المصرفية انخفاضا مستمرا لمدة ثلاث سنوات في حصة من إجمالي صناعة الخدمات المالية الإسلامية العالمية إلى 72.4 % (4.2 % صناديق إسلامية، 1.1 % تكافل، 22.3 % صكوك) مقارنة بـ 71.7 % سنة 2018 (2017: 76 %؛ 2016: 78.9 %). وتعد سنة 2014 هي الأكثر نموا لصناعة المصرفية الإسلامية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 1: تطور الأصول المصرفية عالميا من 2012-2019



السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل النمو	-	0.8	14.99	1.4	0.207 -	4.3	0.9	12.4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (Islamic Financial services board, 2014-2020)

2.2 الأصول المصرفية حسب القطاعات الجغرافية:

بالنظر إلى الجدول أدناه الذي يبين توزيع الأصول المصرفية حسب القطاعات الجغرافية خلال الفترة الممتدة بين 2013 و2019 نلاحظ هيمنة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على أكبر حصة إلى غاية 2015، لتحل بعدها دول مجلس التعاون الخليجي الصدارة إلى غاية 2019 ، واحتلت دول آسيا خلال طول الفترة المركز الثالث بعد كل من دول مجلس التعاون الخليجي ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا طول الفترة المذكورة.

الجدول 1: أصول المصرفية الإسلامية حسب القطاعات الجغرافية

الوحدة: مليار دولار

المنطقة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
آسيا	192.3	203.8	209.3	218.6	232	266.1	240.5
مجلس التعاون الخليجي	490.3	564.2	598.8	650.8	683	704.8	854
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	518.3	633.7	607.5	540.5	569	540.2	584.3
إفريقيا (معدا)	20.6	20.1	24	26.6	27.1	13.2	33.9

تقييم أداء المصارف الإسلامية المالية ومدى التزامها بمعيار كفاية رأس المال حسب بازل3 خلال
الفترة 2013-2019

(الشمال)							
أخرى	62.2	54.4	56.9	56.9	47.1	53.1	
المجموع	1283.7	1476.2	1496.5	1493.40	1557.5	1571.3	1765.8

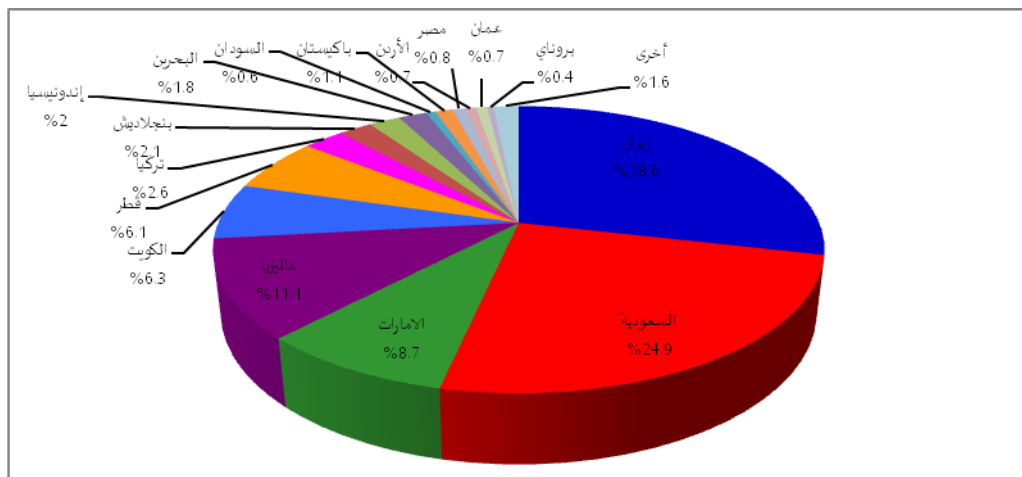
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (Islamic Financial services board, 2014-2020)

أما بالنظر إلى معدل نمو إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية نجد أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سجلت نسبة 33.09 % سنة 2019 مقارنة بـ 34.38 % سنة 2018 (مقارنة ب 36.53 % سنة 2017) حيث انخفض معدل نموها مقارنة بسنة 2014 إذ كانت 42.9 %، أما دول مجلس التعاون الخليجي فقد سجلت نسبة 38.22 % سنة 2014 لترتفع إلى 43.9 % سنة 2017 تليها 48.36 % سنة 2019، أما آسيا فقد احتلت المركز الثالث بعد دول مجلس التعاون الخليجي ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 13.62 % سنة 2019 مقارنة ب 16.93 % سنة 2018 و 14.89 % سنة 2017 .

3.2 الأصول المصرفية الإسلامية حسب الدول:

الشكل أدناه يوضح توزيع الأصول المصرفية حسب الدول لسنة 2019، حيث نلاحظ استمرار هيمنة إيران كأكبر سوق بنسبة 28.6 % من الصناعة المصرفية العالمية بانخفاض قدره 3.5 % مقارنة بسنة 2018، تليها السعودية بنسبة 24.9 % بعد أن كانت 20.2 % سنة 2018، ثم تأتي ماليزيا في المرتبة الثالثة بنسبة 11.1 %، الإمارات العربية المتحدة 8.7 % (9.8 % سنة 2018)، وفي المرتبة الخامسة الكويت 6.3 % بنسبة ثابتة لسنتين على التوالي هذا بخصوص أول خمس دول تستضيف المصرفية الإسلامية، تليها قطر، تركيا، بنجلاديش، إندونيسيا والبحرين كما هو موضح بالشكل.

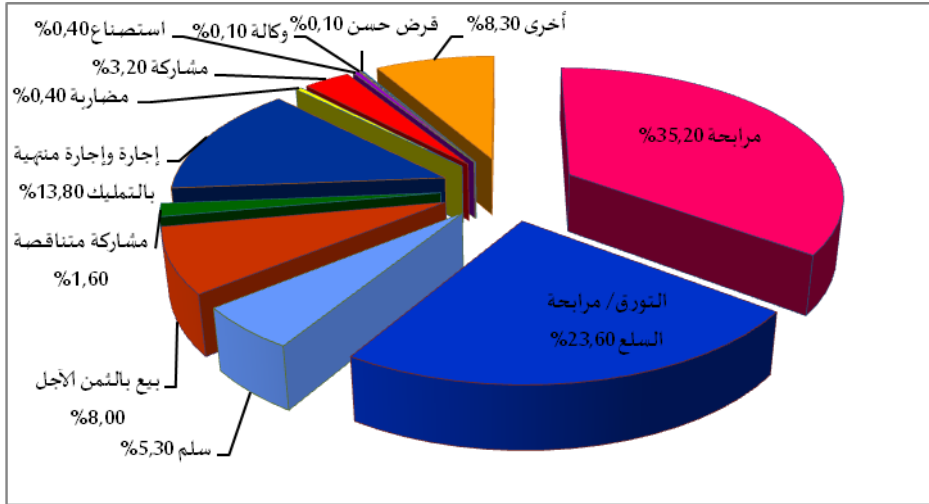
الشكل 2: حصص أصول المصرفية الإسلامية عالميا الربع الثالث من سنة 2019



4.2 التمويل الإسلامي حسب نوع العقد:

بتحليل أنواع صيغ التمويل الإسلامي حسب البيانات الخاصة بالربع الأخير لسنة 2018 يتبين لنا هيمنة التمويل بالبيع مقارنة بباقي صيغ التمويل بنسبة 35.2 % مربحة، و 13.8 % الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك ، أما أساليب التمويل التي تعتمد على تقاسم الأرباح فنسجل التمويل بالمشاركة 3.3 % ، المضاربة 0.4 % ، وفق ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 3: التمويل المتوافق مع الشريعة حسب نوع العقد (الربع الرابع من 2018)



5.2. مو

على

مدى السبع سنوات الماضية (2013-2019) بمتوسط عائد على الأصول قدر بـ: 1.62 %، ومتوسط عائد على حقوق الملكية قدر بـ: 14.55 % (سنة 2019: ROA = 1.66 %؛ ROE = 15.21 %)، فقد سجلت المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي جميعها (باستثناء قطر) تحسن في مؤشرات الربحية في عام 2017 بعد تحسن الظروف الاقتصادية وانتعاش أسعار النفط نسبياً، حيث ارتفع سعر سلة الأوبك من 45.36 دولار في نهاية جوان 2017 إلى 75.68 دولار بنهاية جوان 2018 (Financial services board, July 2019, p. 56)، أما في الثلاثي الثالث من سنة 2019 فقد سجلت دول مجلس التعاون تفاوتاً في أداء مصارفها الإسلامية فالبعض سجل تحسناً ملحوظاً في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كالمملكة العربية السعودية والكويت عكس دول أخرى كالبحرين وسلطنة عمان والتي سجلت انكماشاً متواضعاً في هذه المؤشرات. (Islamic Financial services board, July 2020, p. 57) أما المصارف الإسلامية القطرية فقد سجلت انخفاض طفيف في مؤشرات الربحية لعام 2017، حيث انتقل ROA من 1.8 % إلى 1.7 % و ROE من 16.9 % إلى 16.7 % وهو اتجاه مماثل لمصارفها التقليدية (Islamic Financial services board, July 2019, p. 56) ولم تسجل أي تغيير ملحوظ للعام 2019 لكن يمكن القول أن الحصار الجيو سياسي الذي تمارسه دول مجلس التعاون الخليجي الذي أثر

على ربحية المصارف القطرية لا يزال ممتد الأثر. بالنسبة للمملكة العربية السعودية تحسن مصارفها في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في الربع الثالث لسنة 2019 حيث سجلت على التوالي: 2.81 % و 20.04 % مقارنة بسنة 2018 حيث سجلت 2.5 % و 16.6 % على التوالي (Islamic Financial services board, July 2020, p. 58) (2017: (Financial services board, July 2019, p. 56) (% 15.3 =ROE ؛ % 2.4 =ROA. أما الإمارات فقد أثرت الزيادة في التكلفة التشغيلية سلباً على صافي ربح المصارف الإسلامية وفي النهاية على العائد على الأصول وعلى حقوق الملكية وكلاهما أظهر انخفاصاً. حيث بلغ العائد على الأصول 1.14 % (الربع الثالث من 2019) في حين كان 1.69 % في الربع من عام 2018، أما العائد على حقوق الملكية فقد بلغ 8.4 % و 12.77 % خلال 2018، 2019 على الترتيب (Islamic Financial services board, July 2020, p. 59) (سنة 2017 بلغ العائد على الأصول 1.6 % والعائد على حقوق الملكية 12.9 %). (Financial services board, July 2019, p. 56). والملحق 01 يبين تطور مؤشرات الربحية للمصارف الإسلامية في العالم وبعض المؤشرات الأخرى.

3. المصرفية الإسلامية في ماليزيا:

تمتلك ماليزيا نظاماً مصرفياً مزدوجاً يتكون من المصارف التجارية، المصارف الاستثمارية والمصارف الإسلامية، وتتم المصرفية الإسلامية من خلال النوافذ المصرفية الإسلامية أو المصارف الإسلامية المستقلة أو التابعة التي أنشأتها المصارف التقليدية و انطلاقاً من الجزء السابق من هذا المقال لاحظنا أن ماليزيا تعد ثالث اقتصاد من حيث نسبة الأصول المصرفية العالمية فهي تحوز على ما نسبته 11.1 % من الأصول المصرفية عالمياً لسنة 2019 في حين كانت خلال السنتين 2017 و 2018 على التوالي 10.8 % و 9.1 %. والتجربة الماليزية تحظى بأولوية ودعم حكومي، كما أنها دعمت بإنشاء عدد كبير من الجامعات ومؤسسات البحث التي تهتم بالتطوير والابتكار في هذا المجال، وتعد مؤسسة تابونج حجي (Lembaga Tabung Haji) (TH) أول هيئة تتوافق ممارساتها مع الشريعة الإسلامية، وقد أنشأت سنة 1963 يحكمها قانون 1995 (The commissioner (ACT 535 of law revision) وانطلاقاً من عام 1981 بدأت بواذر العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا، عندما شكلت لجنة التوجيه القومي لإنشاء البنك الإسلامي وذلك عن طريق الحكومة الماليزية، التي ركزت على ضرورة ربط الصلة المفيدة بين المصارف الإسلامية والبنك المركزي. (حدة، 2009) سنة 1983 قامت الحكومة الماليزية بسن قانون خاص بالمصارف الإسلامية ACT 276 (الذي تم إلغاؤه وتعويضه بقانون الخدمات المالية الإسلامية ACT 759) ويعد بنك إسلام ماليزيا بيرهاد BIMB أول مصرف إسلامي تم إنشاؤه في 01 جويلية 1983.

ثاني بنك هو بنك معاملات ماليزيا بيرهاد Bank Muamalat Malaysia Berhad أنشئ في 01 أكتوبر 1999 عندما تم دمج أصول وخصوم لثلاثة مصارف محلية هي مصرف بومبوترا ماليزيا (Bank Bomiputra Malaysia Berhad) وبنك التجارة ماليزيا بيرهاد (Bank of commerce Berhad) و بي بي أم بي كوانجان بيرهاد (BBMB) (Kewangan Berhad) وهي شركة تمويل مرخصة. (Shariff's, 2016) الجدول التالي يوضع قائمة البنوك الإسلامية العاملة في ماليزيا:

الجدول 2: قائمة المصارف الإسلامية العاملة في ماليزيا إلى غاية يومنا هذا

N°	Name	Ownership
01	Affin Islamic Bank Berhad	L
02	Al Rajihi Banking & Investment Corporation (Malaysia) Berhad	F
03	Alliance Islamic Bank Berhad	L
04	Am Bank Islamic Berhad	L
05	Bank Islam Malaysia Berhad	L
06	Bank Muamalat Malaysia Berhad	L
07	CIMB Islamic Bank Berhad	L
08	Hong Leong Islamic Bank Berhad	L
09	HSBC Amanah Malaysia Berhad	F
10	Kuwait Finance House (Malaysia) Berhad	F
11	May Bank Islamic Berhad	L
12	MBSB Bank Berhad	L
13	OCBC Al-Amin Bank Berhad	F
14	Public Islamic Bank Berhad	L
15	RHB Islamic Bank Berhad	L
16	Standard Chartered Saadiq Berhad	F

المصدر: (CENTRAL BANK OF MALAYSIA)

F: Foreign = أجنبي

L: Local = محلي

في عام 1993 قام بنك نيجارا ماليزيا (البنك المركزي الماليزي) بتقديم نظام مصرفي ثنائي سمي بـ Islamic Banking Scheme (IBS) أو نظام الفروع الإسلامية للمصارف التقليدية من أجل تسريع نشر المنتجات المصرفية الإسلامية للعملاء المحليين

وفي سنة 2001 بدأ المصرف المركزي بإغلاق الفروع الإسلامية وتشجيعها إلى التحول إلى كيانات إسلامية كاملة والجدول التالي يبين نمو عدد الفروع المصرفية الذي وصل إلى 2246 فرع سنة 2018 مقارنة بإجمالي عدد فروع القطاع المصرفي ككل البالغ 2541 فرع منها 129 فرع لبنوك الاستثمار و2041 فروع لمصارف تجارية، أما بخصوص عدد العاملين فقد بلغ 11064 عامل وهو عدد قليل بالمقارنة مع 103131 عامل في المصارف التجارية وإجمالي عدد العمال في القطاع المصرفي ككل بلغ 119906 عامل. أما بالنسبة لعدد المصارف الإسلامية فهو ثابت خلال فترة الدراسة والمقدرة بـ 16 مصرفاً إسلامية بين مصارف إسلامية محلية ومصارف إسلامية أجنبية (كمصرف الراجحي وبنك التمويل الكويتي) في حين قدر عدد المصارف العاملة في القطاع المصرفي ككل 53 مؤسسة (عام 2018) منها 26 مصرف تجاري و11 بنك استثمار.

الجدول 3: تطور عدد المصارف والقوة العاملة خلال الفترة (2013-2018)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المصارف	16	16	16	16	16	16
عدد العاملين	10251	9402	8922	9117	9262	11064
عدد الفروع	2177	2192	2206	2197	2196	2246

المصدر: (BNM, 2018, p. 136)

1.3 التمويل الإسلامي في ماليزيا حسب الصيغة:

ركزت المصارف الإسلامية في ماليزيا في السنوات الأخيرة على إدخال عدة منتجات وخدمات قائمة على مبدأ تقاسم الربح والخسارة، ولكن رغم ذلك نلاحظ هيمنة نسبة التمويل بالديون على أنماط التمويل المقدمة من طرفها، فالتمويل بالديون أي- البيع بثمن أجل، المرابحة، الإجارة والإجارة ثم البيع- يساهم بشكل كبير في التمويل الإسلامي حيث شكل نسبة 72.34% من إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي في نهاية سنة 2019 والجدول التالي يوضح توزيع إجمالي التمويل الإسلامي حسب صيغ التمويل.

الجدول 4: التمويل الإسلامي حسب صيغ التمويل نوفمبر 2019

الوحدة: مليون رينجت ماليزي

البيان	بيع بثمن أجل	إجارة	إجارة ثم البيع	مرابحة	مشاركة	مضاربة	استصناع	أخرى
المصارف الإسلامية	6390.5	57687.4	72496.5	247900	56997.4	43.7	1692	150714.2

تقييم أداء المصارف الإسلامية الماليزية ومدى التزامها بمعيار كفاية رأس المال حسب بازل3 خلال
الفترة 2013-2019

النوافذ الإسلامية	9.6	1132.7	0	5688.2	133.5	0	0	64.5
المجموع	63912	8820.1	72496	253588	57130	43.7	1692	150778
ع	1.	1	5.	2.	9.			7.

المصدر: (BANK NEGARA MALAYSIA)

2.3 تطور إجمالي الأصول والتمويل المصرفي الإسلامي:

إن المتتبع لتطور الأصول المصرفية في المصارف الماليزية يلاحظ نموها بنسب متفاوتة خلال الفترة 2013-2019 حيث سجلت نسبة نمو 7.41% سنة 2018 مقارنة بـ 3.048% سنة 2019، إذ سجلت ما قيمته 2820223.3 مليون رينجت سنة 2019 منها 1969142.6 مليون رينجت في المصارف التجارية (ما نسبته 69.82% من إجمالي الأصول) و 804243.1 مليون في المصارف الإسلامية أي ما نسبته 28.52% في حين سجلت المصارف الإسلامية نسبة 22.35% مقابل 75.47% نسبة أصول المصارف التجارية من إجمالي الأصول سنة 2015. أما فيما يتعلق بالودائع المصرفية نلاحظ أن 98% من الودائع ممنوحة من مصارف إسلامية مقارنة بما تقدمه النوافذ الإسلامية (Islamic banking scheme IBS) أما بالنظر لإجمالي الودائع المصرفية فهي في تزايد انطلاقاً من 2013 بنسب مختلفة حيث نسجل نموها بـ 15.32% سنة 2014 و 19.36% سنة 2018 في حين كان نمو أقل سنة 2019 (بنسبة 6.90%). أما الودائع في المصرفية الإسلامية كنسبة من إجمالي ودائع النظام المصرفي الماليزي ككل فقد سجلت ما نسبته 23.07% سنة 2013 وأخذت هذه النسبة في التزايد على مدار الفترة 2013-2019 (24.69% سنة 2016؛ 27.14% سنة 2017؛ 31.21% سنة 2019).

أما القروض المصرفية في النظام المصرفي الإسلامي بماليزيا فقد شهدت نمو متواصل خلال الفترة (2013-2019) بنسب مختلفة فعلى سبيل المثال سجلت نسبة نمو قدرها 18.58% سنة 2014، و 10.17% سنة 2017 أما سنة 2019 فقد سجلت نسبة نمو قدرها 07.02% فقط، أما إذا قارننا القروض المصرفية المقدمة من فروع مصارف إسلامية مع قروض النظام المصرفي الماليزي ككل نجد أنها سجلت النسب: 23.13%؛ 25.05%؛ 26.98%؛ 28.55%؛ 30.23%؛ 33.07%؛ 34.44% خلال السنوات 2013 إلى 2019 على التوالي، إذ نلاحظ زيادة نسبة قروض المصارف الإسلامية إلى إجمالي القروض على حساب نسبة المصارف التجارية التي سجلت تناقص ملحوظ في نسبها (من 76.20% سنة 2013 إلى 65.17% سنة 2019) في حين بنوك الاستثمار لم تتجاوز نسبة 0.55% طوال فترة الدراسة (الجدول في الملاحق يوضح التطور المسجل في إجمالي كل من الأصول، الودائع والقروض).

3.3 تطور الربحية المصرفية في المصارف الإسلامية بماليزيا:

تعد مستويات الربحية الصحية بين المصارف مهمة بشكل أساسي لضمان بقاء النظام المالي مرناً ويمكنه دعم الوساطة الائتمانية الفعالة في الاقتصاد فبالنظر لنسب الربحية

المسجلة في المصارف الماليزية نلاحظ أنها كانت في اتجاه معتدل، بينما نمت أرباح النظام المصرفي قبل الضرائب (pre-tax profits) بشكل مطرد على مر السنين (من 29.8 مليار رينجت سنة 2013 إلى 37.7 مليار رينجت ماليزي سنة 2018)، أما بخصوص نسب العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية نلاحظ أن النسبة الأولى (ROA) تراوحت بين 1.3% و 1.5% خلال فترة الدراسة بمتوسط قدره 1.417. أما العائد على حقوق الملكية فقد سجل أعلى معدل سنة 2013 (15.9%) لينخفض بعدها وصولاً إلى 12.6% سنة 2018. أما بخصوص المصارف الإسلامية فقد أظهرت استقراراً ثابتاً في أرقام العائد على الأصول على الرغم من أنها تبدوا أرباحاً أقل قليلاً من أرباحها مقارنة بنظيراتها التقليدية، حيث سجلت 1% أو 1.1% من العائد على الأصول في كل ربع من الفترة الممتدة من 2013 إلى غاية الربع الثاني من سنة 2019، في حين بقي العائد على حقوق الملكية بالقرب من المتوسط 15.54 في الفترة 2013-2019، أما أرباح المصارف الإسلامية قبل الضرائب (pre-tax profits) فقد نمت بنسبة 14.8% سنة 2018 لتبلغ 7.7 مليار رينجت ماليزي (2017: 19.8%). والجدول الموالي يوضح تطور كل من ROA و ROE للمصارف الإسلامية خلال الفترة (2013-2019).

الجدول 5: تطور مؤشرات الربحية (ROA و ROE) للمصارف الإسلامية الماليزية في الفترة 2013-

2019

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019Q2
ROA	% 1.2	% 1.1	% 1	% 1	% 1	% 1.1	% 1.1
ROE	% 17.3	% 16	% 14.2	% 14.3	% 15.1	% 16.1	% 15.8

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على منشورات بنك ماليزيا المركزي (بنك نيجارا)

4.3. الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا ومتطلبات بازل 03

جاءت مقررات بازل 03 كاستجابة لظروف استثنائية مر بها الاقتصاد العالمي في الفترة الماضية بهدف تحسين المصارف لمواجهة أزمات مستقبلية وأهم ما ركزت عليه هذه المقررات زيادة المتطلبات الدنيا لرأس المال وإدخال معيارين لحماية المصارف من أزمة سيولة وهما نسبة السيولة قصيرة الأجل (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، وقد منحت للمصارف الفترة 2013-2019 للالتزام بهذه المعايير.

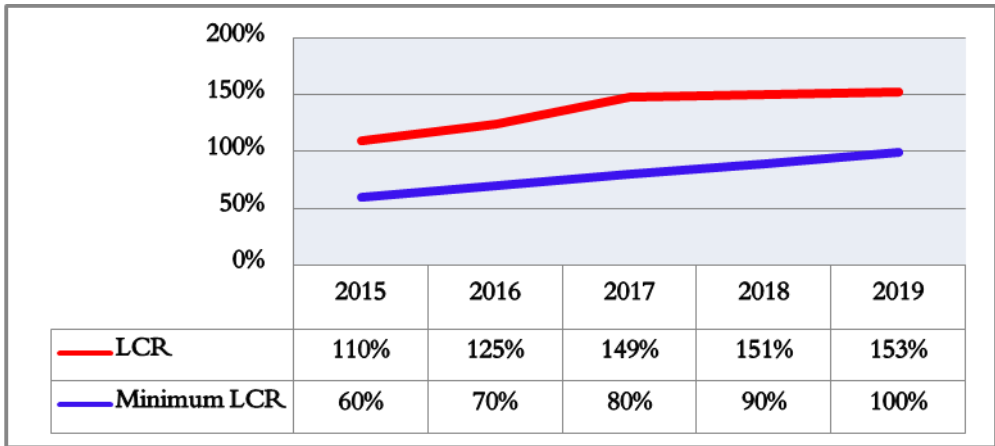
1.4.3. إطار السيولة:

1.1.4.3. متطلبات الاحتياطي القانوني SRR: هي أداة متاحة لبنك ماليزيا المركزي لأغراض إدارة السيولة إذ يتعين على المؤسسات المصرفية الاحتفاظ بأرصدة في حسابات الاحتياطي القانوني الخاصة بها تعادل نسبة معينة من التزاماتها المؤهلة، قد تم تحديد معدل SRR بنسبة 3.5% من إجمالي الخصوم المؤهلة اعتباراً من 1 فيفري 2016. (Bank Negara Malaysia, 26/01/2016, p. 2) وقد أعلن بنك نيجارا (البنك المركزي الماليزي) عن تخفيض معدل SRR إلى 2% وذلك ابتداءً من 20 مارس 2020.

2.1.4.3. نسبة تغطية السيولة LCR: حسب بازل 03 فإن نسبة تغطية السيولة تهدف إلى ضمان أن المصرف لديه مستوى كافٍ من الأصول عالية الجودة HQLA يمكن تحويلها

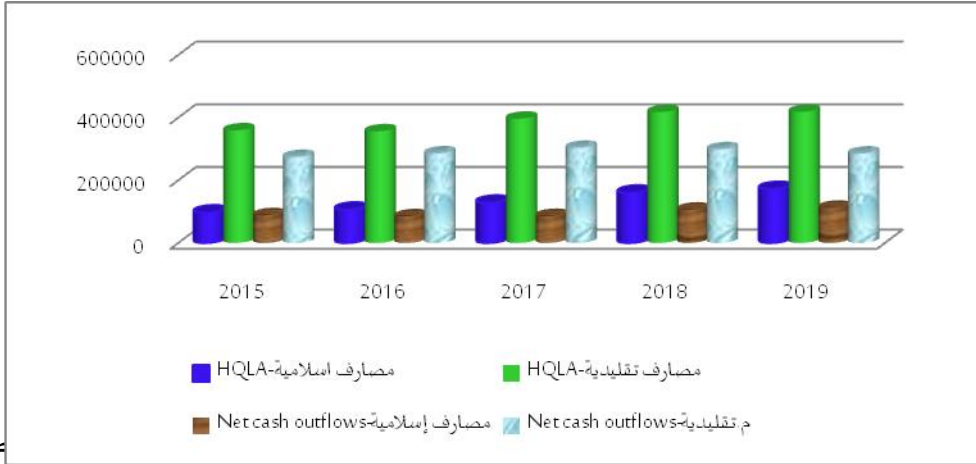
إلى نقد لتغطية احتياجاتها خلال فترة 30 يوماً في حالة وجود صعوبات مالية خطيرة، وقد
تبنى البنك المركزي الماليزي نسبة تغطية السيولة حسب بازل من خلال إصدار إطار نسبة
تغطية السيولة بحيث يتوجب على المؤسسات المصرفية أن تمتلك في جميع الأوقات مخزون
كاف من الأصول عالية الجودة بحيث تحافظ على الحد الأدنى من LCR والشكل الموالي
يبين الحدود الدنيا لنسبة تغطية السيولة وقيمها المحققة في المصارف الإسلامية بماليزيا.

الشكل 4: الحد الأدنى لنسبة تغطية السيولة وقيمتها المحققة في المصارف الإسلامية خلال الفترة 2013-
2019.



من أجل الحفاظ على نسبة تغطيته السيولة يجب أن يكون لدى المصارف ما يكفي من
الأصول عالية الجودة أو تقليل التدفقات النقدية الصافية "Net Cash Outflows"، لكن عدم
توفر الأصول السائلة عالية الجودة يمثل تحدياً للصناعة المصرفية الإسلامية وبشكل أساسي
للمصارف الفردية ذات المعايير الشرعية الصارمة للغاية. تحتاج الصناعة المصرفية
الإسلامية إلى تطوير هياكل صكوك إسلامية مبتكرة تحظى بقبول واسع من قبل جميع
المؤسسات الإسلامية الدولية، علاوة على ذلك فإن الحاجة إلى الحفاظ على نسبة تغطية
السيولة بالعملة الأجنبية يعتبر تحدياً كون بعض المؤسسات المصرفية الإسلامية غير قادرة
على شراء صكوك بالعملات الأجنبية بسبب عدم قبول متطلبات الشريعة الإسلامية.
(Shazleena Mohamed Zainudin, 2019) والشكل التالي يوضح كيف أن كل من الأصول
السائلة عالية الجودة والتدفقات النقدية الصافية في المصارف الإسلامية الماليزية أقل من
نظيرتها التقليدية وذلك راجع للتحديات التي تخص المصارف الإسلامية.

الشكل 05: مكونات نسبة تغطية السيولة في المصارف المالية خلال الفترة 2019-2015



3

المالية المستقرة لتمويل الأصول داخل الميزانية خلال عام كامل، وتوفير سيولة طارئة تساعد على تمويل بعض الالتزامات خارج الميزانية. (قندوز عبد الكريم، 2020، صفحة 26). في أكتوبر 2018 قام البنك المركزي المالي بالاعلان عن تمديد فترة المراقبة ل NSFR إلى 31 ديسمبر 2019 وتكمل هذه النسبة نسبة تغطية السيولة من خلال تعزيز المرونة طويلة الأجل لملف مخاطر السيولة في المؤسسات المصرفية وبلغ NSFR للصناعة المصرفية 109.3 % في عام 2018، حيث أبلغت 83% من المؤسسات المصرفية عن مستويات NSFR بما لا يقل عن 100% (في 2017 بلغ NSFR للصناعة المصرفية 107.6% حيث 76 % من المؤسسات المصرفية عن مستويات NSFR بما لا يقل عن 100% (BNM, 2018, p. 71). أما في النصف الأول من سنة 2019 فقد نشر أن نسبة صافي التمويل المستقر يتدخل حيز التنفيذ ابتداءً من 1 جويلية 2020 وبناءً على البيانات المجمعة خلال فترة المراقبة فإن النظام المصرفي في وضع جيد لتلبية هذه المتطلبات مع وجود 85 % من المؤسسات المصرفية حققت بالفعل معدلات أكبر من المطلوب وبلغ NSFR للنظام المصرفي ككل 108.5 % بنهاية جوان 2019. (BNM, First Half 2019, p. 25)

2.4.3. نسبة كفاية رأس المال: يحدد إطار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية منهج حساب نسب كفاية رأس المال التنظيمية بالإضافة إلى مستويات تلك النسب التي يتعين على

المؤسسة المصرفية الإسلامية العمل بها، وقد تم تطوير إطار العمل بناءً على المعايير المتفق عليها دولياً بشأن كفاية رأس المال الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (Bank Negara Malaysia, 2020, p. 1). وبموجب هذه المعايير يجب أن تحتفظ المصارف الإسلامية وتحافظ في جميع الأوقات على الحد الأدنى لنسبة رأس المال كالتالي: حقوق المساهمين CET1 بنسبة 4.5%، نسبة رأس المال الشريحة الأولى Tier 1 6% والحد الأدنى لنسبة رأس المال الإجمالية 8% أما الهامش الإضافي لرأس المال فقد تم تنفيذ الترتيبات الانتقالية الخاصة به على مراحل كما حددته لجنة بازل وصولاً إلى نسبة 2.5% انطلاقاً من سنة 2016 أما الهامش الإضافي لمواجهة التقلبات الدورية فيتراوح بين 0% و 2.5% من الموجودات المرجحة (Bank Negara Malaysia, 2019, p. 6) والجدول الموالي يوضح تطور نسب كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية الماليزية.

الجدول 06: تطور نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية الماليزية خلال الفترة 2013-2019

المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة كفاية رأس المال	15,1%	16,2%	16,1%	17,2%	18,1%	18,5%	18,5%
نسبة رأس المال الأساسي	12,8%	12,9%	12,3%	13,6%	14,3%	14,7%	14,6%
الحد الأدنى لحقوق المساهمين	12,8%	12,8%	12,3%	13,5%	13,8%	14,1%	14,1%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على منشورات من طرف البنك المركزي الماليزي.

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن صناعة المصرفية الإسلامية تتمتع برأس مال جيد على مدار السنوات الأخيرة فمثلاً في النصف الثاني من سنة 2019 بلغ كل من الحد الأدنى لحقوق المساهمين (CET1)، نسبة رأس المال للشريحة الأولى وإجمالي رأس المال : 14.1%، 14.6% و 18.5% على التوالي وهي نسب أعلى بكثير من المستويات التنظيمية الدنيا.

4. خاتمة:

لقد تطرقنا في هذه الورقة البحثية لموضوع الصيرفة الإسلامية التي بدأت في السنوات الأخيرة تنافس المصارف التقليدية بدليل أن هذه الأخيرة قامت بفتح نوافذ أو شركات تابعة لها تقدم منتجات الصيرفة الإسلامية، وفي ضوء التحليلات السابقة يتبين أن صناعة المصرفية الإسلامية العالمية في موقع يمكنها من المحافظة على مسار نمو إيجابي، وزيادة في أصولها شرط أن تأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجهها كالتطورات في

التقنيات المالية، عدم توحيد المعايير الشرعية، وعدم توفير التشريعات والقوانين الداعمة لتطبيق المصرفية الإسلامية في بعض الدول، كما وقد ركزنا على التجربة الماليزية بتحليل مؤشرات نمو مصارفها والتدابير الاحترازية المطبقة بها.

النتائج : من خلال ما سبق توصلنا إلى النتائج التالية:

- انطلاقاً من تحليل مؤشرات نمو الصناعة المصرفية دولياً وفي ماليزيا نلاحظ هيمنة أساليب التمويل بالديون على أنماط التمويل المقدمة من قبل المصارف الإسلامية؛
- استطاعت ماليزيا الدمج بين النظام المصرفي التقليدي والنظام المصرفي الإسلامي مما ساهم في تعزيز المنافسة ورفع الكفاءة لكلا النظامين؛

- إن تطبيق ماليزيا للشرعية الإسلامية لم يكن أبداً عائقاً أمام تقدمها وازدهارها وإنما حل ذكي لمواجهة التحديات العالمية التي أصبحت تفرضها العولمة، ما جعلها نموذجاً يقتدى به؛

- تباينت الآراء حول موائمة مقررات بازل 3 للمصارف الإسلامية وتأثيراتها المختلفة عليها كونها جاءت بمعايير أكثر موائمة للمصارف التجارية وهذا ما لاحظناه فعلياً، فعلى سبيل المثال نسبة تغطية السيولة تستدعي امتلاك أصول سائلة عالية الجودة لدى المصارف الإسلامية وهذا يمثل تحدٍ كبير لهذه الأخير؛

- عطفاً على النقطة السابقة فإن تطبيق معيار معدل كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية حسب بازل 03 هو حتمية لدخول هذه الأخيرة الاستثمارات والأسواق الدولية وفرض وجودها عن طريق تعاملاتها الخاصة وهذا ما حدث فعلياً بإصدار المعيار الخامس عشر من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية؛

الاقتراحات: في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة نقدم الاقتراحات التالية:

- التأكيد على أهمية صيغ المشاركات في النظام المصرفي وضرورة تبنيها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية لقدرتها على تنظيم العلاقة التعاقدية بين الأطراف المشاركة في العملية التمويلية؛

- اهتمام أكبر من قبل البنوك المركزية بالمصارف الإسلامية والأخذ بعين الاعتبار لخصائصها؛

- السعي لإيجاد حلول من أجل تحسين سيولة المصارف الإسلامية خاصة ما يتعلق بالسيولة قصيرة الأجل لتسهيل عملية إدارة السيولة والوفاء بمتطلبات بازل 03؛

- الاهتمام بتنويع نشاطات المصارف الإسلامية وتشجيع الابتكار بما يتواءم والشرعية الإسلامية؛

- تدعيم تنافسية المصارف الإسلامية بإصدار معايير إسلامية توافق معايير بازل وتراعي خصوصية هذه المصارف.

5. قائمة المراجع:

- راييس حدة. (2009). دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية. القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
- هبة عبد المنعم، سفيان فغول، قندوز عبد الكريم. (15 يوليو، 2020). تطبيق البنوك المتوافقة مع الشريعة لمتطلبات بازل3 في الدول العربية، صندوق النقد العربي: <http://www.amf.org.ae/ar/study/study-application-banks-comply-sharia-requirements-basel-arab-countries> (consulté le 01/12/2021)
- Bank Negara Malaysia. (2020, 12 09). Capital Adequacy Framework For Islamic Banks (Capital Components), central bank of Malaysia: https://www.bnm.gov.my/documents/20124/938039/CAF+PD+IFSA+Dec_to+FSA.pdf (consulté le 16/11/2021)
- BANK NEGARA MALAYSIA.. Monthly Highlights and Statistics in October 2019 - Bank Negara Malaysia, central bank of Malaysia: <https://www.bnm.gov.my/-/monthly-highlights-and-statistics-in-october-2019>, (consulté le 01/04/2020)
- Bank Negara Malaysia. (26/01/2016). Statutory Reserve Requirement. Kuala Lumpur.
- BNM. (2018). Financial stability and payment report. Kuala Lumpur.
- BNM. (First Half 2019). Financial Stability Review . Kuala Lumpur.
- CENTRAL BANK OF MALAYSIA, Islamic Banks - Bank Negara Malaysia: <https://www.bnm.gov.my/web/guest/islamic-banks> (consulté le 15/11/2021)
- Financial services board. (July 2019). Islamic financial services industry stability report. Kuala Lumpur.
- Islamic Financial services board. (July 2020). Islamic financial services industry stability. Kuala Lumpur.
- Islamic Financial services board. (2014-2020). Islamic financial services industry stability report. Kuala Lumpur: Islamic Financial services board.
- Prudential and Structural Islamic Financial Indicators. (2020). Islamic Financial services board, from PSIFIs Data: https://www.ifsb.org/psifi_02.php, (consulté le 01/04/2020)
- Prudential and Structural Islamic Financial Indicators. (2019). Islamic Financial services board, from PSIFIs Data: https://www.ifsb.org/psifi_05.php, (consulté le 01/01/2020)
- Shariff's, I. (2016). Islamic banking and finance-Tha law and practices in Malaysia. The Malaysia Current Law Journal , 83.

- Shazleena Mohamed Zainudin, S. Z. (2019). The Good and Bad News about the New Liquidity Rules of Basel III in Islamic Banking of Malaysia. Journal of Risk and Financial Management , 11.
- The commissioner of law revision, from https://cms-th.s3.amazonaws.com/30032017_TH+Act+1995-BI+-+Sumber+Bahagian+Perundangan+TH.pdf(consulté le 01/01/2020)

6. ملاحق

الملحق 01: بعض المؤشرات المالية الإسلامية المختارة

المؤشر	2013 (Q4)	2014 (Q4)	2015 (Q4)	2016 (Q2)	2017 (Q4)	2018 (Q4)
إجمالي التمويل المتوافق مع الشريعة (مليار دولار)	753	810	854	937	1021	1052
عدد المصارف الإسلامية	169	171	175	182	190	189
عدد النوافذ الإسلامية	83	85	85	83	83	81
عدد الفروع بالمصارف الإسلامية	28771	28790	29858	29904	29718	29652
عدد العاملين في المصارف الإسلامية	350100	364846	390126	386554	389253	390602
متوسط العائد على الأصول ROA	%1.37	%1.41	%1.50	%1.63	%1.92	%1.86
العائد على حقوق الملكية ROE	%13.70	%12.75	%14.13	%13.59	%16.86	%15.62

Source: (Prudential and Structural Islamic Financial Indicators, 2019)_(Prudential and Structural Islamic Financial Indicators, 2020)

تقييم أداء المصارف الإسلامية المالية ومدى التزامها بمعيار كفاية رأس المال حسب بازل 3 خلال
الفترة 2013-2019

الملحق 02: جدول 05: تطور إجمالي الأصول، الودائع والقرض في المصرفية الإسلامية بماليزيا من
2013 إلى 2019

(الوحدة: مليون رينجت ماليزي)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013		
804243 1.	755578	642716 8.	572774 1.	526328 8.	469024 1.	419548 7.	مصارف الإسلامية	الأصول
16608. 7	16229. 7	10598. 8	8697.7	9021	8031.6	7092.8	الترافق الإسلامية	
820851 8.	771807 6.	653315 6.	581471 7.	535349 7.	477055 7.	426641 5.	مجموع الأصول	
599908 4.	560881 4.	473411 7.	414657 6.	399320 7.	398041 3.	345888 6.	مصارف الإسلامية	الودائع
10737. 4	10324. 2	5131	4053.7	4409.7	4365.7	3057.9	الترافق الإسلامية	
610645 8.	571205 5.	478542 7.	418711 2.	403730 4.	402407	348946 4.	مجموع الودائع	
605791 6.	564099 4.	478953 9.	434332 2.	389837 5.	335592 4.	283527 6.	مصارف الإسلامية	القرض
7028.4	8520.7	5104.2	5037.4	6571.6	1738.9	952.9	الترافق الإسلامية	
612820	572620 1.	484058 1.	439369 6.	396409	337331 3.	284480 5.	مجموع القرض	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات بنك ماليزي